



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٠/٥/٤ برئاسة القاضي الاقدم السيد فاروق محمد السامي وعضوية كل من السادة القضاة جعفر ناصر حسين وكرم طه محمد وكرم احمد باهان و محمد صائب التفشيشدي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمعون فن كوركيس وحسين أبو أستمن وسامي حسين المعوري المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الاتي :

التميز / نور الدين شكور جاسم الصالحى .

- ١- رئيس مجلس الوزراء / إضافة لوظيفته - وكيله
الموظفان الحظويان برق سعد خير الله وشيماء كريم عيدان .
- ٢- رئيس مجلس القضاء الأعلى / إضافة لوظيفته - وكيله
الموظفة الحظوية سرور حميد كاظم .

الإدعاء/

ادعى المدعي (التميز) أمام محكمة القضاء الإداري انه بتاريخ ١٩٨٠ تم تعيينه قاضي في الصنف الرابع من صفوف القضاة في قضاء دوكان وبعد سنة على وجوده في القضاء اصدر مجلس قيادة الثورة المنحل قراره المرقم (٨٦٥) في ٣٠/٦/١٩٨١ القاضي بنقله الى الهيئة العامة للضرائب بسبب انتماء ابن شقيقه الى حزب الدعوة . وبعد سقوط النظام اعيد الى الخدمة وفقاً لتقانون اعادة المتصلون السياسيين . وقد اصدرت اللجنة المركزية في الامانة العامة لمجلس الوزراء قرارها المرقم (١٩) في ٦/٦/٢٠٠٦ بقسضي بمنح المدعي العسائرة والترقيع والترقية والتقاعد وعلى ضوء ذلك اصدر مجلس القضاء الاعلى امره



القضائي المرقم ٤٦٢/ق/أ في ٢٠٠٦/١٠/٨ والذي يقضي بتركين المدعي السني الصنف الاول من صنوف القضاة اعتباراً من ١٩٩٣/٧/٦ . وقد احيل المدعي على التكايف بناه على طلبه . ثم اصدرت الامانة العامة لمجلس الوزراء / لجنة التحقيق / قرارها المرقم (٢٠٠٩/٧٦٥٦) في ٢٠٠٩/٤/٢٩ القاضي بقاء قرار اللجنة المركزية الصادر من نفس الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (١٩) في ٢٠٠٦/٦/٦ وجعل صنفه الرابع بدلاً من الصنف الاول . وبناءً على ذلك اصدر مجلس القضاء الاعلى امره القضائي المرقم ١٧٦/ق/أ في ٢٠٠٩/٤/١٣ والذي يقضي ببقاء الامر القضائي المرقم ٤٦٢/ق/أ في ٢٠٠٦/١٠/٨ وجعل صنف المدعي هو الرابع بدلاً من الاول . نظّم المدعي لدى المدعي عليه الاول / إضافة توظيفته (التمير عليه الاول) . ورفع انتظّم اليه بموجب كتاب مجلس القضاء الاعلى المرقم (٧٩٨٨) في ٢٠٠٩/١٠/١٩ . كما نظّم لدى المدعي عليه الثاني / إضافة توظيفته (التمير عليه الثاني) وسجل بعدد وارده (٢٨٩٠٩) في ٢٠٠٩/١٠/١ ولم يبت فيهما رغم مضي المدة القانونية . أقام المدعي دعواه بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٦ ونتيجة للمرافعة الحضورية العلنية قررت المحكمة بتاريخ ٢٠١٠/٢/٣ وبعد اضبارة ٢٦٧/ق/٢٠٠٩ الحكم برد دعوى المدعي لكونها لا تدخل ضمن اختصاصات محكمة القضاء الإداري المحددة بموجب احكام الفقرة (د) من البند ثانياً / المادة ٧ / من قانون مجلس شورى الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل حيث ان محكمة القضاء الإداري تخصص بالنظر في صحة الاوامر والقرارات التي تم يعين مرجع للطعن فيها وان القرارين المطعون فيهما نهما مرجع للطعن فيهما (لجنة شؤون القضاة) بموجب احكام المادة (٤٣) من قانون



التظلم القضائي رقم ١٦٠ لسنة ١٩٧٦ . طعن المميز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بالتحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٠/٢/٢٥ طلباً لنقضه للأسباب المبينة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم المميز فقد وجد أنه صحيح وموافق للقانون للأسباب التي استند إليها ذلك أن المدعي (المميز) قد دعي أمام محكمة القضاء الإداري أنه في سنة ١٩٨٠ تم تعيينه فاضياً من الصنف الرابع من صفوف القضاء وبعد سنة على وجوده في القضاء اصدر مجلس قيادة الثورة المنحل قراره المرقم (٨٦٥) في ٣٠ / ٦ / ١٩٨١ يقضي بنقله إلى الهيئة العامة للضرائب بسبب انتماء ابن شقيقه إلى حزب الدعوة وبعد سقوط النظام أعيد إلى الخدمة وفقاً لقانون إعادة المنفصلين السياسيين وأصدرت اللجنة المركزية في الأمة العامة لمجلس الوزراء قرارها المرقم (١٩) في ٦ / ٦ / ٢٠٠٦ القاضي بمنحه العائلة والترقيع والترقية والتقاعد وفي ضوء ذلك اصدر مجلس القضاء الأعلى أمره القضائي المرقم (١٦٢) في ٨ / ١٠ / ٢٠٠٦ بترقيته في الصنف الأول من صفوف القضاء اعتباراً من ٦ / ٧ / ١٩٩٣ ثم أحيل على التقاعد بناءً على طلبه وبعد ذلك أصدرت الأمانة العامة لمجلس الوزراء / لجنة التحقّق قرارها المرقم (٢٦٥٦ / ٢٠٠٩)



في ٢٩ / ٤ / ٢٠٠٩ والقاضي بإلغاء قرار اللجنة المركزية الصادر من نفس الأمانة العامة لمجلس الوزراء وجعل صفته الرابع بدلاً من صفته الأول وعلى ضوء ذلك اصدر مجلس القضاء الأعلى أمره القضائي المرقم (١٧٦ / ق/١) في ١٣ / ٤ / ٢٠٠٩ تضمن إلغاء الأمر القضائي المرقم (١٦٢ / ق/١) في ٨ / ٦ / ٢٠٠٦ بجعل صنف المدعي الرابع بدلاً من الأول وعلى أثره فقد نظم المدعي أمام المدعي عليه الأول رئيس مجلس الوزراء / إضافة لوظيفته وكذلك نظم أمام المدعي عليه الثاني / رئيس مجلس القضاء الأعلى / إضافة لوظيفته ولم يست بهما رغم مرور المدة القانونية وأقام المدعوى بتاريخ ٦ / ١٢ / ٢٠٠٩ ومن التأمل وملاحظة اختصاصات محكمة القضاء الإداري الواردة في الفقرة (د) من بند / ثانياً / المادة (٧) من قانون مجلس شورى الدولة المرقم (٦٥) لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون رقم (١٠٦) لسنة ١٩٨٩ والتي حددت اختصاص هذه المحكمة بالنظر في صحة الأوامر والقرارات التي لم يعين مرجع للطعن فيها وحيث أن نطلب المدعي مرجعاً لغير اللطعن وهو ما نصت عليه المادة (٤٣) من قانون التنظيم القضائي المرقم (١٦٠) لسنة ١٩٧٩ المعدل التي ورد فيها (تقام الدعاوى في الحقوق الناشئة عن هذا القانون لدى لجنة شؤون القضاء وتكون قراراتها في هذه الدعاوى قابلة للطعن فيها أمام الهيئة الموسعة في محكمة التميز .. ومن قبل القاضي الذي صدر القرار ضده خلال ثلاثين يوماً تاريخ التبليغ به وقرارها في هذا الشأن نهائياً) . وبذا فإن دعوى المدعي فائضة لسندها القانوني لوجود مرجع طعن لما يدعيه

كو طاري عبراق
داد كاوي بالآي نيبلتبيخادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

٢٠١٠/٣٩/الحادية/تمييز/

العدعي وان اتجاها محكمة القضاء الإداري بردها صحيح وموافق للقانون عليه
قرر تصديق تحكم المميز ورد الطعون التمييزية وتحصيل المميز رسم التمييز
وصدر القرار بالاعتقال في ١ / ٥ / ٢٠١٠


القاضي الاقدم
فاروق محمد المسلي


العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
أكرم طه محمد


العضو
أكرم احمد باهان


العضو
محمد صائب التاجيدي


العضو
عزود صالح التميمي


العضو
مباشير شمشون نجي


العضو
حسين أبو الكهر


العضو
سامي المصطفى